ايضا صفة للفاهم لكن لما تعلق باللفظ والمعنى يصير بسببه مبدا الصفتين اللفظ والمعنى
اى كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ قوله مطابقة تلك النسبة المفهومة
من الكلام الظاهر انها هى التى تدل عليها الخبر وكلامه رحمه الله فى كتبه يشعر بانها هى وقوع النسبة
او لا وقوعها ويتجه عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا
فكيف يتصور مطابقتها مع اتحادهما ويمكن دفعه بالوقوع له اعتباران احدهما كونه
مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام وما يدل
عليه والوقوع باحد الاعتبارين يغاير بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التطابق بين المتغايرين
بالاعتبار وقد يختار ان النسبة المفهومة التى مطابقتها للخارج صدق انما هى الايقاع
اى ادراك ان النسبة واقعة ومطابقته للنسبة الخارجية بان يكون هى الوقوع لكونهما ثبوتيين
وعدم مطابقتها اياها بان يكون هى اللاوقوع لاختلافهما ثبوتا وسلبا وكذا حال القضية السالبة
فان النسبة المفهومة منها الانتزاع اى ادراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقته للخارج بان يكون
الخارج اللاوقوع وعدم مطابقته بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقهما ثبوتا فى القضية الموجبة
وانتفاء فى السالبة والكذب فيهما بتخالفهما ثبوتا وانتفاء قوله الكلم الآن يقال الانكار
وجه الاستبعاد ان المعلوم الظاهر من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون ثمه اعتقاد
ولا يطابقه الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفى الى القيد وهذا بناء على انه يثبت عنده رحمه الله
ان النظام قائل بالحصر البتة والا فليكن هو ممن ينكر الانحصار فيستغنى عن التزام ذلك البعد
قوله فى ان المشكوك خبر هو الحق كما ذكره فى الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون قائله
حاكما بذلك الحكم لجواز تخلف المدلول فانه تعالى جعلهم كاذبين ولم يتعرض رحمه الله الا ان الآية
اثبتت الكذب بعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما فى
الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقة
الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون تكذيبه تعالى للمنافقين باعتبار ان كلامهم
لم يطابق الواقع والاعتقاد جميعا

لا باعتبار انه لم يطابق للاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما
هو المدعى من كون الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب بعدم مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون الغرض
من الاستدلال نفى مذهب الخصم والآية تنفى كون الصدق مطابقة الواقع كما هو مذهب الجمهور لانها
اثبتت الكذب معها فلا يكون الصدق لها ضرورة امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا فان قيل
بارتفاعهما ولا يبعد ان يثبت بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط فان من جعل الكذب عدم
مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق مطابقتهما
لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
فقط ان يكون الصدق مطابقته فقط على ما هو مقتضى تقابلهما قوله بشهادة ان واللام
فان قلت هذه مؤكدات يفيد تاكيد الحكم الذى دخلت عليه وهو المشهود به اعنى كونه صلعم
رسول الله لا تاكيد لشهادة المنافقين المدلول عليها بقولهم نشهد فلا شهادة لهذه مؤكدا
فى تضمن نشهد للخبر المذكور يقال لانها وان دخلت فى المشهود به لكنها يشعر بان الشهادة عن جد كامل
ورغبة صادقة فهذا اولى وجه ان يجعل الخبر المذكور متضمنا لهذا المؤكد لا قولهم نشهد وتفسير
الكذب فى الشهادة برجوعه الى نشهد باعتبار كونه خبرا وقد بينا وجهه فى الحاشية قوله بالغ فى زعمهم الفاسد
لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع
فى الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع فى الاعتقاد ولما نسب الكذب هنا
الى اعتقادهم الفاسد كان المراد به عدم مطابقة الواقع فى اعتقادهم فالكذب ليس الا عدم
مطابقة الواقع وانما امر بالتامل لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع فى اعتقادهم
وغير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة
الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم
ان كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقته للواقع فى
اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره رحمه الله فى الشرح اشكل دفع الاشكال فتأمل
كما

Copyright © King Saud University